السياسة الاستعمارية في الجزائر و أثرها على تطور الهجرة الأوربية بها (1830-1900).

أ. العربي بلعزوز*

مقدمة: إن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان احتلالا عسكريا واستيطانيا، معتمدا على استغلال الأرض والإنسان معا، لتحقيق فكرة الخلود والبقاء إلى الأبد على الأرض الجزائرية، بالاستيطان عبر تعمير الأرض الجزائرية بالإنسان الفرنسي والأوروبي معا. ولإنجاح هذه السياسة الاستعمارية يجب تهيئة الظروف والمناخ لها بتوفير الأرض للوافدين الجدد من خلال إخلاء الأماكن السهلية والخصبة التي يقطنها الأهالي. ولقد حاول الاستعمار الفرنسي طيلة فترة تواجده بالجزائر إحلال عناصر أجنبية على أرض الجزائر مكان أصحابها الشرعيين عبر تفتيت الملكيات وتشتيت القبائل والتعدي على أملاك الأوقاف.

لقد تحكمت في العملية الاستيطانية للجزائر مجموعة من العناصر كالسياسة وعامل الزمن، وذلك عبر تحديد نوع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر وحجمها وبدرجة أقل مناطق توزيعها في الميدان، لأن توزع السكان الأوروبيين في الميدان تحكمت فيه عوامل جغرافية وتاريخية أكثر منها عوامل سياسية.

وهذا يعني أن تاريخ التوطين والاستيطان شديد الصلة بتاريخ الاستعمار، فالحركة الاستيطانية تمر بأربع مراحل: السيطرة، الاستغلال، ثم الاستيطان وأخيرا الإدماج. ففي بداية فترة مملكة جويلية التي أعلن عنها بتاريخ 9 أوت 1830 والتي دامت حتى سنة 1848، والتي طالب التيار الاستيطاني فيها بالاحتفاظ بالجزائر، ومنذ البداية أبعدت فكرة تعمير المستعمرة بالفرنسيين فحسب بل يفسح المجال لسكان شمالي أوربا بالخصوص، ولما عجز التيار الاستعماري عن تجسيد الفكرة في الميدان بسبب استمرار هجرة سكان شمال أوروبا إلى العالم الجديد بسبب عامل المناخ بالدرجة الأولى وعزوفهم عن الهجرة إلى الجزائر، قبل بالأمر الواقع أمام السيل

*- أستاذ مساعد أ في التاريخ الحديث والمعاصر- شعبة التاريخ- قسم العلوم الإنسانية- كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. l.belazzouz@univ-chlef.dz

الكبير من المهاجرين من الدول الأوروبية المتوسطية، ولقد جاءت توصيات اللجنة الإفريقية في هذا الاتجاه.[1]

وكان التفكير مباشرة في محاولة تحويل تيار الهجرة الأوروبية نحو العالم الجديد من دول أوربا الوسطى والشمالية بالخصوص إلى الجزائر.

وبما أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر تحكمت فيها معطيات سياسية وعسكرية، فإن الفترة الممتدة بين 1830 و1840 تميزت بالحرب المتواصلة وانعدام خطة شاملة للاستيطان، فالمعمرون الأوائل كانوا مترددين بسبب الخطر المحدق بهم من كل جانب بسبب ضراوة المقاومة المنظمة بقيادة الأمير عبد القادر وغيرها، علاوة على أن قضية الاحتفاظ بالجزائر كانت لم تحسم بعد في البداية.

وهذه المعطيات لم تكن تشجع المحاولات الأولى لبعض المؤسسات التي أفلست في معظمها بسبب هجومات الأمير عبد القادر المتكررة على إقليم متيجة، بالإضافة إلى فراغ إداري بعد أن غادر موظفو الجزائر مناصبهم خاصة في الإدارة ذات الصلة بالعقار، وفي ظل غياب الإدارة انتشرت الفوضى في كل مكان والتي تجلت في تخريب الحدائق الجميلة والمباني الفخمة في قلب العاصمة وأعاليها من قبل جنود الاحتلال، في وقت انشغلت فيه القبائل بتنظيم مقاومة الاحتلال. ولم يتمكن كلوزال من السيطرة على الوضع لأن سلطته لم تكن تتعدى العاصمة وضواحيها القريبة بسبب ضراوة المقاومة الشعبية المسلحة.

ومع ذلك كانت المحاولة الأولى منذ نهاية سنة 1830، بتحويل 400 ألماني وسويسري من ميناء لوهافر الفرنسي وهم في طريقهم إلى العالم الجديد باتجاه الجزائر من قبل الإدارة الفرنسية التي بنت لهم قريتين أوروبيتين في كل من القبة ودالي إبراهيم، إلا أن هذه التجربة انتهت بفشل ذريع.[2]

وعشية ذهاب كلوزال كانت السلطة الفرنسية توسعت بشكل محتشم في إقليم متيجة وعدد السكان الأوروبيين لم يكن يتعدى 3000 نسمة. في سنة 1831 قضت المقاومة الوطنية على المحاولات الأولى للاستيطان الأوروبي الذي لم يرغب فيه احد من الأهالي.كما أن الأهالي شرعوا في بيع أراضيهم ومساكنهم خوفا من ضياعها دون مقابل، في وقت كانت فيه أنباء مروجة من قبل المضاربين الأوروبيين الطامعين في الثراء تقول بان الإدارة الفرنسية ستصادرها

قريبا. ومع ذلك أنشأت الإدارة الاستعمارية في 21 جوان 1831 حق تسجيل تلك المشتريات الأوروبية المشكوك في نزاهتها.

وانتهت الإجراءات الإدارية الجديدة بفصل السلطة المدنية عن العسكرية في الجزائر بتاريخ 1 ديسمبر 1831، وكلف الدوق دو روفيقو بتطبيق هذا التقسيم الجديد. فهو أول من باشر في شق الطرق وإقامة التجربتين الاستيطانيتين الرسميتين في كل من القبة ودالي إبراهيم. ومصادرة أملاك الأتراك الذين ابعدوا من الجزائر لوضع حد لأي أمل في عودتهم إلى الجزائر.[3] يعتبر الدوق دو روفيقو أب الاستيطان الرسمي في الجزائر حيث وطن الكولون برعاية كاملة للدولة التي تكلفت ببناء مساكن لهم، ومنحهم مقدم من المال وحيوانات ومعدات فلاحية وغير ذلك.

ورغم صدور قرار بمنع الجزائر على كل من لا يمكنه إثبات ملكيته لمقدار من المال يكفي الشخص لمدة سنة على الأقل، إلا أن المجال بقي مفتوحا لكل الفرنسيين وسواهم من الأوروبيين الراغبين في الالتحاق بالمستعمرة الجديدة.

وحتى بعد نهاية مرحلة التردد سنة 1834 بصدور قرار الاحتفاظ بالجزائر، لم تستقطب الجزائر أعدادا كبيرة من الأوروبيين- بالنظر إلى الأعداد التي كانت تتوجه نحو الأمريكيتين- لأن العالم الجديد كان لا يزال يستهوي المغامرين والمهاجرين حيث أن عدد الوافدين إلى الجزائر في العشرية التي تلت الاحتلال كان بين 2000 شخص و2500 مهاجر في السنة. ومعظم الأعداد التي وصلت إلى الجزائر خلال هذه الفترة هم ممن لا يملكون إمكانيات السفر إلى ما وراء المحيط الأطلسي من الفقراء والبؤساء بالخصوص، وبعض الإداريين والمزارعين والمضاربين. أما فترة الجنرال الكونت ديرلون Le General Comte dErlon استهلها بإقامة نظام ضريبي في الجزائر، وتزامن ذلك مع تشكيل لجنة التحقيق المتعلقة بدراسة مسألة الاحتفاظ بالجزائر بقرار يقضي بإقامة 14 بلدية حول مدينة الجزائر على رأس كل منها رئيس فرنسي- مما يجعلنا نخمن بان دور اللجنة تلك كان شكليا فحسب لتضليل الرأي العام الدولي- أي أن ذلك القرار في حد ذاته إقرار بالاحتفاظ بالجزائر قبل شروع تلك اللجنة في تحقيقها.[4]

لقد وفد إلى الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الجيش، موظفين في مختلف المصالح العمومية وعائلاتهم وعدد من الحرفيين والتجار من فرنسا ومن دول متوسطية أخرى في مقدمتها اسبانيا، مالطة وايطاليا.

ورغم انتشار مرض الكوليرا الفتاك الذي استقدمه الأوروبيون معهم ولم تكن الجزائر قبل ذلك تعرفه، ورغم الكتابات الكثيرة ولاسيما في فرنسا المحذرة من خطر الذهاب إلى الجزائر في تلك الفترة، إلا أن أعدادا معتبرة من الفرنسيين والأوروبيين بدأت في التوافد على الجزائر رغم أن الإدارة لم تهتم بمنحهم أراضي.(5)

وفي عشر سنوات من الاحتلال وصل عدد الأوروبيين في الجزائر إلى **25000** نسمة منهم **11000** فرنسي.

وإن كانت الحكومة لم تهتم بشكل رسمي بتعمير الجزائر خلال هذه الفترة لاعتبارات سياسية داخلية وخارجية– المشاكل السياسية الفرنسية والصراع السياسي في المجالس حول المؤيدين للتعمير والمناهضين له– وأخرى خارجية تتعلق بالرأي العام الدولي وفي مقدمته بريطانيا التي كانت تراقب تطورات الأحداث في الجزائر عن كثب، ولكن منذ سنة **1841** تغيرت المعطيات بتعيين الماريشال بيجو كحاكم عام للجزائر، حيث بدأت الدولة ترسم سياسة دعائية واضحة لمصلحة تعمير الجزائر موجهة لسكان فرنسا عبر تعريفهم بإمكانيات ومزايا الجزائر. وهذه السياسة بدأت تثمر على أرض الواقع لأن عدد معتبر من الفرنسيين قرر تجربة حظه في الثراء بالجزائر، كما أن الأوروبيون من جهتهم حركتهم المشاريع العمومية التي قد تمكنهم من الحصول على منصب عمل يبعدهم عن الفقر والبؤس.

تجب الإشارة إلى أن استمرار المقاومة المسلحة للأمير عبد القادر كانت مصيرية لأنها عطلت وبشكل نهائي العملية الاستيطانية في بدايتها، حتى أن المستوطن كان يزرع الأرض والبندقية في يده. وكان عدد الضحايا من الكولون يساوي عدد الضحايا من العسكريين، ولقد انعكس العامل الأمني في الميدان، حيث لم تزرع مثلا في ضواحي وهران خلال هذه الفترة سوى **160** هكتار، أما في مستغانم لم تتعد المساحة المزروعة **400** هكتار في حين فاقت **7744** هكتار بضواحي العاصمة و**7138** هكتار بعنابة (6).

وهكذا دمرت المقاومة جهود عدة سنوات من الاستيطان الأوروبي في الجزائر لأن معظم المعمرين غادروا المزارع التي كانوا يستغلونها من قبل.

وبتعيين الماريشال بيجو حاكما عاما على الجزائر تغيرت فلسفة الاستيطان والهجرة، ويتضح ذلك من خلال تصريحاته، ومما قاله: "إن فرنسا تعهدت والتزمت وأنا مضطر لإتباعها، فالاحتلال سيكون عقيما من دون استيطان، ولذلك سأكون مستوطنا متحمسا".

لقد رأى بيجو أن الحكومة لم تقدم شيئا للكولون قبل1840، ولذلك شرع في وضع مخططه الاستيطاني في الجزائر عبر إنشاء القرى العسكرية أو ما سماها بالمخيمات الفلاحية.

وكان يخاطب جنوده قائلا:"اعملوا يا أبنائي، وعندما تحصلون على إجازاتكم، سأعطيكم للأيام الخوالي زاوية من هذه الأرض التي سقيتموها بدمائكم وبعرقكم".[7]

وتتضح من الجدول وتيرة الهجرة الأوروبية باتجاه الجزائر من سنة 1831 إلى سنة 1854.

السنة	عدد الأوروبيين	السنة	عدد الأوروبيين
1831	3228	1843	55186
1832	4856	1844	75420
1833	7812	1845	95320
1834	9750	1846	109400
1835	11221	1847	103863
1836	14561	1848	115101
1837	16770	1849	112607
1838	20078	1850	125963
1839	25000	1851	131283
1840	27865	1852	132708
1841	37374	1853	142172
1842	44531	1854	163950

Victor DEMENTES,LE PEUPLE ALGERIEN ,ESSAI DE DEMOGRAPHIE ALGERIENNE,IMPRIMERIE ALGERIENNE,ALGER 1906 .P.34

إلا أن أفكار بيجو (Bugeaud) بدأت تعرف صعوبة في التجسيد ميدانيا بسبب قلة الأراضي التي يتوفر عليها. وكان انتهاء الرجل يعني نهاية فكرته الاستيطانية في الميدان، ومنذ 1848 فقدت العملية الاستيطانية طابعها العسكري الذي رسمه لها بيجو[8].

ورغم أن عدد الوافدين إلى الجزائر كان يقابله عدد آخر من المغادرين لها لأسباب كثيرة ألا أن تطور عدد المهاجرين إلى المستعمرة لم يتوقف حسب ما هو موضح في الجدول، حيث شهدت الجزائر قدوم 14137 نسمة سنة 1843، و46000 نسمة سنة 1847، ولقد ارتفع عدد الأوروبيين في الجزائر ب 85000 نسمة في ظرف ستة سنوات فقط. حيث وصل العدد الإجمالي للأوروبيين بالجزائر 109000 نسمة بتاريخ 1 يناير 1847.

إن ثورة 1848 في فرنسا والتي كان من أهم أسبابها الأزمة الاقتصادية الخانقة والتي أعطت دفعا جديدا للعملية الاستيطانية في الجزائر، وتصويت البرلمان بتاريخ 11 سبتمبر 1848 بمنح مبلغ 50 مليون فرنك للمستعمرة بغرض إنشاء مستوطنات فلاحية لاستقبال

العمال الباريسيين لدليل على ذلك. . ولقد رحّل13500 شخص سنة 1848، وارتفع عددهم ليصل سنة 1850 إلى 20 ألف شخص موزّعين على العمالات الثلاث.، رغم أن البؤس والفقر دفع بنحو مائة ألف فرنسي إلى تسجل أنفسهم في قائمة المرحلين إلى الجزائر إلا أن الإدارة الاستعمارية فضلت التعامل مع الأمر بحذر(9).

وتجب الإشارة إلى أن تطور عدد الأوروبيين بالجزائر خلال هذه الفترة ناتج عن الهجرة فحسب، لأن عدد الوفيات كان أكثر من عدد المواليد فالأمراض حصدت الكثير من المعمرين خاصة في منطقة بوفاريك بالساحل المتيجي بسبب الكوليرا وكذا حدة وقوة المقاومة الوطنية في مناطق مختلفة من شمال الجزائر..إلا أن هذه المعطيات لم تحد من تطور الهجرة الأوروبية إلى الجزائر فرغم تحذير الأطباء بأخطار الأمراض الفتاكة إلا أن البؤس والتعاسة التي كان يتخبط فيها الأوروبيون دفتهم إلى الهجرة رغم ذلك، حيث وصل عددهم سنة 1851 نحو: 131000 نسمة وكان فيها الفرنسيون والأوروبيون في تكافؤ تقريبي.

إن أحداث 1852 التي نتج عنها ميلاد الإمبراطورية الفرنسية الثانية جلبت إلى الجزائر عددا غير متوقع من المهاجرين من خلال توسيع العملية الاستيطانية لتشمل بلدانا أوروبية بشكل مستمر. وبرز دور الإدارة الاستعمارية في هذا المجال حيث تم توزيع مساحة 250 ألف هكتار بين سنة 1851 إلى سنة 1861 وإنشاء 85 مركز استيطاني جديد، وارتفع عدد الفرنسيين خلال الفترة المشار إليها من 65497 إلى 103322 نسمة أي بزيادة 58 بالمائة.
هي المرحلة التي تولى فيها الإدارة الماريشال راندون والتي تمكن تسميتها بالمرحلة الفعلية للاستيطان، حيث أن عدد المعمرين الأوروبيين ارتفع بنسبة 44% خلال 6 سنوات. ليبلغ عددهم 189000 نسمة سنة 1857 وهي السنة التي سقطت فيها منطقة القبائل بيد الاستعمار بعد أن أبلت لا لا فاطمة نسومر وبوبغلة قبلها البلاء الحسن في الدفاع عنها.
كما شهدت هذه المرحلة بعث مشاريع الأشغال العمومية المختلفة المدنية والعسكرية، البحرية والفلاحية لأغراض استعمارية واستيطانية.

لقد استقرت بعد ذلك الهجرة الأوروبية إلى الجزائر بين 1851 إلى غاية 1872م- رغم التحفظات التي كانت للأوروبيين أنفسهم من فترة حكم نابليون الثالث في الإمبراطورية الثانية التي قيدت الهجرة بعض الشيء نظريا عبر ما عرف بالمملكة العربية- ومع ذلك كانت الزيادة في كل إحصاء خماسي تتراوح بين 30000 و40000 وحدة (10).

على إثر حرب 1870 صوّت البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871 على قانون يقضي بتخصيص 100 ألف هكتار من الأراضي فورا بغرض تحويل جزء من سكان الألزاس واللورين الذين رفضوا العيش تحت السلطة الألمانية إلى الجزائر،- بعد أن صادرت السلطات الاستعمارية 400 ألف هكتار من ممتلكات القبائل المشاركة في ثورة 1871-، ولقد استفادت نحو مائة عائلة مكونة من 5000 فرد من تلك الأراضي، وأعقب ذلك العدد عدد آخر أكثر أهمية من العائلات بدليل إنشاء وتوسيع بين 60 إلى 70 قرية. وأصبح للحاكم العام كل الصلاحيات في التصرّف في تلك الأراضي لمصلحة الفرنسيين من أصول أوربية بحكم المرسوم الصادر في 16 أكتوبر 1871. (منحت تلك الأراضي للأوروبيين مقابل دفع إيجار مبلغ 1 فرنك ككراء شهري لمدة 9 سنوات، ثم تتحول الأرض ذاتها كملك للمستفيد)[11].

أما أثناء الجمهورية الثالثة أي منذ 1871، فقد وجد الاستيطان إمكانيات مادية جديدة مما سيدفع به من جديد وتمثل ذلك في استيلاء الإدارة الاستعمارية على الآلاف من الهكتارات من الأراضي بعد ثورة المقراني التي كانت تبلغ سنة 1869 مساحة 207 ألف هكتار، وارتفع احتياط الدولة أو الإدارة إلى 500 ألف هكتار مما مكن ذات الإدارة من جلب أعداد جديدة من المهاجرين إلى الجزائر وفي مقدمتهم لاجئي الألزاس واللورين الذين علموا بان الإدارة الاستعمارية في الجزائر تمنحهم كل المزايا والتسهيلات، وبل أصبحوا من حيث القيمة الاجتماعية يحتلون صدارة الفئة الفرنسية والأوروبية على السواء.

لقد شهدت فعلا مرحلة الأميرال de gueydon والجنرال chanzy تـقدما في مجال الاستيطان، حيث وزعت خلاله مساحة 401099 هكتار،كما أن عدد السكان الفرنسيين ارتفع من 129898 إلى 195418 نسمة أي بارتفاع 50.32%.

ولقد كرست العشرية الأولى من العمل الاستيطاني للجمهورية الثالثة صدور مرسوم 30 سبتمبر 1878 الذي نظم الملكية. كما أن تلك النتائج الهامة التي حققت خلال هذه الفترة أثرت على احتياط الأراضي حيث طرح من جديد مع نهايتها مشكل نقص الأراضي[12].

ولعل الحاجة إلى العمالة بسبب انطلاق المشاريع الكبرى لمصلحة المعمرين- موانئ، طرق، استصلاح...- وتطور واتساع المستوطنة كان له تأثيره على تلك الزيادات بالإضافة إلى سكان الالزاس واللورين، علاوة على عامل جديد وهو ارتفاع نسبة المواليد على عدد الوفيات لأول مرة والذي الذي سجل منذ سنة 1854، وهدا كان يعني أن الزيادة السكانية الأوروبية في

الجزائر لم يعد يتحكم فيها عامل الهجرة فحسب بل عامل الزيادات السكانية المحلية، وإن عدد الأوروبيين في ارتفاع بالجزائر حتى وأن نقصت أو خفت الهجرة من أوروبا إليها.

أما من سنة 1881 إلى 1890، فقد تم إنشاء وتوسيع الاستيطان على مساحة 176000هـكتار كما أن عدد المهاجرين الأوروبيين ارتفع خلالها من 195418 إلى 267672 نسمة أي بزيادة 36.97% .

أما المرحلة الموالية:1890 إلى1900، فخلالها نسجل انخفاض في مجموع المحاولات الرسمية للاستيطان بسبب نقص في الأراضي وقلة القروض المخصصة للاستيطان في الميزانيات. ورغم محاولات الحاكم العام CAMBON وTIRMAN خلال هذه العشرية إلا أنهما لم يتمكنا من تحقيق سوى 103 منطقة استيطانية على مساحة 120097 هكتار كما أن عدد السكان ارتفع من 267672 نسمة إلى 364257 نسمة سنة 1900 أي بزيادة 36 %[13].

يقول التقرير بان هذه الأرقام هي نتيجة التطور الاقتصادي للجزائر والزيادة الطبيعية للسكان وهي من مخلفات قانون 1889 الخاص بالتجنيس الآلي للأوروبيين وليست نتائج الحركة الاستيطانية.

لقد بلغ عدد الأوروبيين سنة 1872 نحو 272000 نسمة، منهم 129000 فرنسي و143000 أوروبي، مما طرح مشكلة الخطر الأجنبي على غلبة العنصر الفرنسي والخطر اليهودي على التطورات السياسية في البلاد. ولقد شكل هذا الهاجس بالنسبة للفرنسيين الأصليين تحولا كبيرا انعكس في الميدان عبر مشادات وصراعات برلمانية وصحفية وشعبية، من الخطر اليهودي الذي استفحل بعد تجنيس كل يهود الجزائر المقيمين في المناطق المدنية...، بالإضافة إلى الخطر الأجنبي الذي منح الجنسية الفرنسية للأجانب أيضا، وكانت اشد فترة في هذا الصراع هي تلك الممتدة من 1880 إلى 1905[14].

إن هذه المعطيات السياسية لم تؤثر تأثيرا كبيرا على حركة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، كما هو موضح في الجدول التالي:

عدد الأوروبيين	السنة
1856	160798
1861	192640
1866	217099
1872	245117
1876	311462
1881	385362
1886	436457
1891	485973
1896	536006
1901	583844

Victor DEMENTES,LE PEUPLE ALGERIEN ,ESSAI DE DEMOGRAPHIE ALGERIENNE,IMPRIMERIE ALGERIENNE ,ALGER 1906 .p.p ,52.53.

ويتضح من الجدول بأن الزيادة كانت تقارب ال 100 ألف نسمة كل عشرية. وهذه الزيادة تعود إلى ارتفاع عدد المهاجرين من الأوروبيين إلى الجزائر خاصة خلال الفترة بين 1875 إلى 1885.

تجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام غر دقيقة بنسب متناهية بسبب صعوبة الإحصاء السكاني مع بداية الاحتلال وحتى خلال فترات متأخرة بسبب الهجرة غير الشرعية لبعض العناصر الأوربية ولا سيما من اسبانيا وايطاليا، وبسبب أيضا العمال الموسميين الذين كانوا يعودون إلى بلدانهم بعد نهاية الموسم الفلاحي، والدليل على ذلك هو أن الأرقام قليلا ما تتشابه بين فيكتور ديمانتاس والدكتور روني ريكو من خلال الجدول ص 33 من كتابه التركيبة السكانية للجزائر الصادر سنة 1880.

إن عدد الأوروبيين كاد أن يتساوى مع عدد الفرنسيين في الجزائر، حيث بلغ أقل تقارب بينهما 14000 لصالح الفرنسيين، إلا أن طغيان العنصر الفرنسي على بقية الأوروبيين بداية من 1889م، وبخاصة سنة 1891م، ولو أن ذلك كان بطريقة اصطناعية عبر قوانين التجنيس الأوتوماتيكي...، حيث تراجع عدد العنصر الأوروبي من 233000 نسمة سنة 1891 إلى 200000 نسمة سنة 1901، ليبلغ التراجع سنة 1911 عدد 185000 نسمة.

وفي المقابل كان عدد الفرنسيين في تزايد مستمر حيث ارتفع عددهم من **267000** سنة **1891** إلى **364000** سنة **1901**، وهكذا استفاد الفرنسيون من نحو **200000** وحدة خلال هذه الفترة [15].

وإن كان المالطيين أول من التحق بالجزائر منذ بداية الاحتلال، حيث قال عنهم المؤرخون بأنهم جاءوا في حقائب الجيش الفرنسي، إن الكثير منهم اشترى ممتلكات بالجزائر بعد تحقيقهم لثروة كبيرة من التجارة والمضاربة بأملاك الأهالي وقد بلغ عددهم سنة **1881** نحو **15000** نسمة، إلا أن هذا العدد تراجع إلى أكثر من النصف بفعل إجراءات التجنيس الفرنسية.

كما أن الايطاليين بدورهم وصلوا إلى الجزائر في وقت مبكر من سردينيا وصقلية وايطاليا الشمالية وايطاليا الجنوبية بالخصوص حيث امتهنوا حرفة الصيد بالخصوص والعمل بمشاريع الأشغال العمومية والبناء، بلغ عددهم سنة **1840** نحو **8000** نسمة، وارتفع عددهم بشكل سريع ليصل إلى **44000** نسمة سنة **1891**، ليتراجع عددهم إلى **37000** نسمة سنة **1911** وكان تواجدهم بكثرة في الإقليم القسنطيني الجزائري وخاصة في مدينتي عنابة وسكيكدة [16].

أما الإسبان فهم الأكثر عددا، حيث وصل تعدادهم سنة **1851** نحو **51000** نسمة، ليصلوا إلى **71000** نسمة سنة **1872** وإلى **144000** نسمة سنة **1886**، ولعل القرب الجغرافي للبلدين، وكثرة الحروب الأهلية في اسبانيا وحاجة المعمرين إلى العمالة الاسبانية بالجزائر ساعد على الهجرة الإسبانية من بلنسية وأليكنت ومُرسية بالخصوص. ونظرا لعددهم الكبير فان قانون التجنيس الآلي كان أكثر وقعا عليهم من غيرهم من الأوروبيين حيث تناقص عددهم بشكل كبير، ومع ذلك سجلت الإحصائيات سنة **1921** نحو **125000** اسباني بالجزائر بسبب استمرار الهجرة وبسبب رفض بعض العناصر التخلي عن جنسيتها الأصلية. وكان تواجدهم بالدرجة الأولى يتركز في الإقليم الغربي في وهران وسيدي بلعباس بالخصوص.، وقد امتهنوا مختلف المهن في البناء والفلاحة والاستصلاح، والعمل في الحلفاء وتجار ... وإن كان تأكيد العنصر الفرنسي بدأ يتأكد على الورق، لأن هؤلاء الأوربيين من اسبان، ايطاليين ومالطيين وغيرهم تحصلوا على شهادة تثبت جنسيتهم الفرنسية إلا أن لغاتهم وعاداتهم بقيت على سابق عهدها. ومع ذلك أشارت إحصائيات سنة **1921** إلى وجود **196000** أجنبي مقابل **629000** فرنسي وهذا ما كانت تسعى إلى تحقيقه السلطات الاستعمارية في الجزائر [17].

إن هذا التغير في الموازين لم يكن طبيعيا كما سبقت الإشارة إليه بل كان وفق إجراء تشريعية، كانت بدايتها بقانون سيناتوس كونسيلت لسنة 1865 والذي حقق نتائج بسيطة، ثم مرسوم كريميو الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 1870، وكذا قانون التجنيس الأوتوماتيكي بتاريخ 26 جوان 1889 والذي ينص على تجنيس آلي لكل مولود يلد في الجزائر من أبوين مولودين بالجزائر، ويصبح فرنسيا أيضا كل أجنبي مولود بالجزائر من أجنبيين ومقيم بها إن لم يعارض ذلك خلال السنة التي تلي بلوغه سن الثامنة عشر.

لقد استفاد من مرسوم كريميو اليهود بالجزائر وعددهم 37000 يهودي. والذين كانوا قد قدموا عرائض تطالب بالجنسية الفرنسية للإمبراطور أثناء زيارته للجزائر سنة 1865 وكذا لآدولف كريميو الذي زار الجزائر في الكثير من المرات، وهذا يعني ان يهود الجزائر هم من طلب الجنسية الفرنسية في الكثير من المناسبات، عكس قانون التجنيس الآلي الذي صدر سنة 1889 والذي استهدف تجنيس الأوربيين. لقد كان تبني فرنسا لهذا القانون الذي صوت في ظروف استثنائية من قبل أقلية من أعضاء الدفاع المدني (أربعة عناصر من أصل أربعة عشر عضوا)، انجرت عنه موجة عنيفة من المعارضة الأوربية، كما عجل في قيام ثورة محمد المقراني بمنطقة مجانة والتي امتدت إلى رقعة جغرافية واسعة.

لقد كان تأثير التجنيس الآلي قويا بين سنوات 1900 وسنة 1910 وهي الفترة التي بلغ فيها أبناء الأجانب الذين وصلوا إلى الجزائر نهاية القرن التاسع عشر سن البلوغ، وجميعهم من يستفيدوا من حق الامتناع عن الجنسية الفرنسية بل قبلوها لما توفره لهم من امتيازات مختلفة مقارنة بغيرهم من الأجانب الأوربيين[18].

إن قانون 1889م أقحم في المجموعة الفرنسية كتلة هامة من الأجانب– لم تكن دائما مرحب بها لا بالنسبة لليهود ولا بالنسبة للأوربيين– وهو ما اعتبره الكاتب وتبناها روبار آجيرون لاحقا بأنه شهادة ميلاد العنصر الأوربي الجزائري.

إنه من الصعب تحديد المناطق التي هاجر منها الفرنسيون بالخصوص، وإن اتضح أن عدد المهاجرين منهم بين سنوات 1841م و1860م معظمهم جاء من:

Haute Marne,Haute Saone,Doubs,Jura,Vosges,Haut et Bas-Rhin، أما عن المهاجرين الباريسيين سنة 1848 و1849 فإنه من المستحيل معرفة كم منهم يستحق فعلا هذه التسمية.

أما بعد حرب 1870م بين فرنسا وبروسيا، فان عدد سكان الألزاس واللورين فقد بلغ عدد الوافدين منهم إلى الجزائر نحو ألف عائلة. أما بعد ظهور مرض الفيلوكسيرا الذي أصاب الكروم الفرنسية منذ 1881، فان عدد المهاجرين كان بصفة خاصة من المناطق الجبلية في الجنوب الشرقي الفرنسي الجهات المتوسطية والوسطى وكورسيكا. أما تمثيل الجهات الشمالية الشرقية الغنية والمصنعة فان عدد المهاجرين منها إلى الجزائر كان قليلا، وهذا ما يوضح الأسباب الحقيقية للمهاجرين الفرنسيين إلى الجزائر: إنه الفقر والبؤس في المقام الأول.

أما الأجانب فكان أكثرهم الاسبان بحكم القرب الجغرافي والعامل التاريخي، ثم العنصر الايطالي فالمالطي، في حين أن تواجد بعض العناصر الأوربية الأخرى فكان ثانويا ولا يكاد يذكر. لأن عددهم كان محدودا ولأن ذوبانهم في العنصر الفرنسي كان سريعا وفي مقدمتهم السويسريين والألمان والايرلنديين ولذلك لم يؤثروا في سكان الجزائر من الأوروبين لا من حيث العدد ولا من حيث التأثيرات الثقافية والاجتماعية[19].

ومع ذلك ذكر فيكتور ديمانتاس أرقاما تخص الأوربيين بالجزائر حسب إحصاء سنة 1896 تسترعي التوقف عندها:

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
الألمان	3319	النمساويين	313
السويسريين	3200	الرومانيين ،الصرب، البلغاريين	589
البلجيك	1369	الروس	277
الانجليز	1171	الهولنديين	250

Victor DEMENTES,LE PEUPLE ALGERIEN,ESSAI DE DEMOGRAPHIE ALGERIENNE, IMPRIMERIE ALGERIENNE, ALGER, 1906.P27.

لقد تشكل ما اصطلح عليه بالعنصر الأوروبي الجزائري بطريقة آلية اصطناعية ولذلك تجانسه لم يحصل على الإطلاق وظل فسيفساء من العناصر البشرية المختلفة، واستمر الوضع إلى غاية نهاية تواجدهم بالجزائر سنة 1962 حيث توجه الكثيرون من هؤلاء المتجنسين إلى بلدانهم

الأصلية، بل هناك الكثير منهم أيضا بقي رغم الإغراءات الإدارية الفرنسية محافظا على جنسيته الأصلية.

الهوامش:

(1)- S.GSELL-G.MARCAIS-G.YVER, HISTOIRE D, ALGERIE, BOVIN ET Cie EDITEURS, Paris 1927.p.490.
(2)-op.cit.,p.495
(3)- A.O.M : 1H/1.
(4)- Op.cit
(5)-Dr Adolphe ARMAND, l'ALGERIE MEDICALE, topographie, climatologie, pathogénie, pathologie, prophylaxie, higiène, acclimatement et colonisation, Librairie de Victor MASSON, Paris 1854 .p.p510.511.

(6) -Jules DUVAL, Histoire de l'émigration ,Européenne ,Asiatique et Africaine au XIXe siècle, Librairie de Guillaumin et Cie, Paris1962,p.324. .S.A, Colonisation de l'Algérie par le système du Maréchal Bugeaud, Imprimerie de l'association ouvrière, Victor Aillaud et Cie, Alger 1871.p.17
(7)-op.cit.,p.23
(8)-Victor DEMENTES,LE PEUPLE ALGERIEN ,ESSAI DE DEMOGRAPHIE ALGERIENNE,IMPRIMERIE ALGERIENNE ?ALGER 1906 .P.34
(9)- Expose de la situation générale de l'Algérie en 1919,présenté par J.B.ABEL, gouverneur général de Algérie, Alger imprimerie administrative VICTOR HEINTZ,1920 pages 510.

(10)- LOUIS VIGNON, LA FRANCE DANS L'AFRIQUE DU NORD (ALGERIE ET TUNISIE), LIBRAIRIE GUILLAUMIN ET Cie, Paris 1887 ,page .37
(11)-Op.cit. p.40
(12)- ibid. .47 .
(13)- S.GSELL-G.MARCAIS-G. YVER,op.cit.,.p.513.
(14)-op.cit. p.519.
(15)-Dr Adolphe ARMAND, op.cit.,.p516.

(16)-ibid, p.518.
(17)-Dr Adolphe ARMAND,ibid .p.519.

(18)-S.GSELL-G.MARCAIS-G.YVER, op.cit.,p.527
(19)-ibid. 529.